العلوم الإنسانية والاجتماعية والبحث العلمي في الوطن العربي*

د. رابح بودبابة
قسم علم الاجتماع- جامعة الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

يدخل البحث العلمي ضمن الانشغالات الأساسية و الحيوية التي يعنى بها الإنسان في حياته على مر العصور، لأنه من خلال البحث العلمي يتمكن الإنسان من تحقيق إنجازات مذهلة على مسرح الحياة البشرية بشكل عام. غير أن السجلات التاريخية أن هناك أمما و مجتمعات قد ذاع صيتها في هذا المجال أكثر من غيرها. فالعرب والمسلمون القدامى على سبيل المثال كان لهم تأثير ريادي في تقدم العلم و المعرفة، إذ ساهموا من خلال فتوحاتهم في نشرهما وثبتوا أركانهما في البلاد التي فتحوها. فكان من نتائج تلك الحركة العلمية التي شملت الفلك والرياضيات و الهندسة والكيمياء والطب و غيرها من العلوم، أن رفعت من شأن العرب المسلمين في أوساط الأمم الأخرى بما في ذلك تلك التي فتحوها[1]. وما قد تحقق في خضم ذلك من إنجازاتهم الحضارية التي لا تغيب عن ذاكرة أي إنسان.

ولعل السبب الرئيسي الذي ساعد العرب والمسلمين في الارتقاء بالعلم و المعرفة يكمن في طبيعة ثقافتهم النابعة من تعاليم الإسلام الذي يحض على الأخذ بأساليب

---

* بحث مقدم لمؤتمر " مستقبل العلوم الإنسانية والاجتماعية في التعليم الجامعي "المنعقد بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة: 1- 3 إبريل 2001م

[1] تعتبر الأندلس بقصورها و حدائقها مثالا حيا و شاهداً حقيقيا على الطابع الفني للعمارة الإسلامية و مدى المهارة في إتقان العمل الذي تحلى به الإنسان العربي المسلم.

العلم و التعلم في مقابل التصدي لخطر انتشار الأمية والجهل في المجتمع[2]. ولكنهم حينما ابتعدوا عن تلك التعاليم الإسلامية تخلفوا وفقدوا تلك المكانة التاريخية المشرقة و أصبحت إنجازاتهم العلمية لا تكاد تذكر في الوقت الراهن. ومن غير شك فقد كان لهذا الوضع أثره السيئ على الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية في الوطن العربي الذي أصبح يخضع لمنظومة التبعية و ما ينجر عن هذه العلاقة من سلبيات.

إن المتتبع لقضية العلاقات الدولية المعاصرة وما خضعت له من سيطرة الأقوياء وخضوع الضعفاء يجد لا محالة أنها تبلورت في إطار التقدم العلمي ذاته. ذلك أن الدول التي تهيمن على العالم ليست بالضرورة تلك الدول التي تستحوذ على الثروات والموارد الاقتصادية المختلفة، ولكن ما هو مؤكد حقا أنها قد أحرزت تقدما علميا[3]، في حين نجد دولا غنية بثرواتها الطبيعية و من ضمنها الدول العربية و لكنها ظلت تعاني كغيرها من العديد من الدول النامية من وطأة التخلف الذي أصاب في العمق نشاط البحث العلمي. وهذا يؤكد مدى الأهمية التي يجسدها البحث العلمي حيث أصبح يمثل المعيار الحقيقي الذي من خلاله يتم تقييم قوة الدول و تحديد الوضع الداخلي والخارجي لهذا البلد أو ذاك.

و مما يلاحظ أيضا أن تركز البحث العلمي قد تم بصورة شبه مطلقة في مجال العلوم التطبيقية البحتة، في حين لم تحض القضايا المتصلة بالعلوم الإنسانية و الاجتماعية ما تستحقه من الاهتمام. و لعل هذه التفرقة بالذات هي التي أسهمت في توسيع الهوة بين البلدان المتخلفة والمتقدمة. فقضايا التخلف الاجتماعي و الفقر هي من ضمن المسائل الجذيرة بالبحث والمعالجة، حيث أنها لا تقل أهمية عن معالجة الموضوعات الأخرى ذات الصلة بعلوم الحياة و الفيزياء و الرياضيات. فالبحث العلمي مهما كانت طبيعته

---

[2] تكفي الإشارة هنا إلى أن أول آية نزلت في القرآن على النبي محمد تبدأ بـ (اقرأ)

[3] اليابان بلد فقير نسبيا من حيث ثرواته الطبيعية و بالذات افتقاره إلى مصادر الطاقة كالنفط و الغاز، ولكنه بلد متقدم صناعيا و علميا، و السر في ذلك يرجع إلى اهتمامه الجاد بالبحث العلمي وما يتبعه من تطبيقات على مستوى التطور التكنولوجي، الأمر الذي جعل هذا البلد يحتل مرتبة ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم.

لابد أن يهدف في المقام الأول إلى تسخير نتائجه لفائدة الإنسان، لا أن يخلق له التفرقة و الفتنة مع بني جنسه.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع البحث العلمي في الوطن العربي، و ذلك بغية الوصول إلى إظهار أهميته في حياة الشعوب. و ذلك إنطلاقاً مما يحضى به من منزلة مرموقة لدى العديد من الأنظمة في العالم. فالبحث العلمي يعتبر بحق بمثابة ذلك السلاح الإستراتيجي الذي يصعب الإستغناء عنه، إذ تستغل نتائجه في مجالات إقتصادية و اجتماعية و سياسية مختلفة، فضلاً عن تعزيز مكانة المجتمع وهويته وتراثه. يتطرق الباحث إلى إظهار الصعوبات التي يواجهها البحث الاجتماعي بالذات و إمكانية تدليلها.

مشكلة البحث:

يطرح هذا البحث مشكلة ملحة ألا و هي واقع حال العلوم الإنسانية والاجتماعية و من ثم حال البحث الاجتماعي في العالم العربي. لقد لاحظنا من خلال ما جاء في المقدمة كيف أن البحث الاجتماعي في الغرب يعاني بعض التهميش مقارنة بالاهتمام الكبير الذي يحظى به البحث العلمي التطبيقي. و هنا تطرح هذه الدراسة تساؤلات حول أوجه المقاربة و المفارقة بين الحالتين (أي حالة البحث العلمي في الغرب و حالته في العالم العربي). و هل يمكن أن تكون هناك دواع لمثل ذلك التشابه أو الاختلاف؟ وهل هناك عوامل محددة سياسية كانت أو اقتصادية و اجتماعية–ثقافية مثلا، يمكن أن تشكل حجر الأساس في تدهور مستوى البحث العلمي في العالم العربي؟ هل هناك علاقة بين حالة التبعية المفروضة و التخلف العلمي في العالم العربي؟ و في ضوء هذه الفرضيات و التساؤلات العديدة التي تطرحها مشكلة البحث هذه، سيتم عرض مقترحات يؤمل من خلالها تعميق الفهم للإشكالية المطروحة مما سيمهد إلى إيجاد الآليات المطلوبة لوضع الحلول المناسبة لها.

العلوم الإنسانية و الاجتماعية:

تشير مجموعة العلوم الإنسانية و الاجتماعية إلى تلك الطائفة من العلوم التي يكون موضوع دراستها الإنسان و الفرد و المجتمع بنظمه و مؤسساته المختلفة. وتشمل بوجه خاص علم التاريخ والقانون و علم النفس و السياسة و الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع. و على الرغم مما تحمله هذه العلوم من تسميات خاصة بكل واحد منها. إلا أنها تشترك في جوانب عديدة. فعلى سبيل المثال نجد هناك تداخلا مشتركا بين علم النفس و علم الاجتماع. فكما هو معروف فإن موضوع دراسة علم النفس هو الفرد، إلا أن سلوك الفرد يخضع كثيرا إلى الجماعة التي ينتمي إليها و من ثم فوجوده حسب وجهة نظر علم الاجتماع مرهون بوجود الجماعة و ذلك وفقا للقاعدة التي تنص على أن "الإنسان اجتماعي بطبعه". و بناء عليه ظهر تخصص فرعي يجمع بين علم النفس والاجتماع وهو علم النفس الاجتماعي.

أما الطائفة الثانية من العلوم فتشمل مجموعة العلوم الأخرى غير الإنسانية والاجتماعية ويطلق عليها جملة من التسميات و لعل أكثر التسميات شيوعا هي "العلوم الطبيعية". وما يميز هذه الطائفة من العلوم عن سابقاتها، هو أنها تأخذ من الطبيعة والمادة موضوعا للبحث و الدراسة مما يجعلها تميل نحو الثبات، الأمر الذي يساعد في سهولة ملاحظتها و إجراء التجارب عليها. أما العلوم الإنسانية والاجتماعية فهي على العكس تماما، فموضوعها هو الإنسان و الظواهر الاجتماعية التي تتصف بالتغير الدائم، فتخضع بذلك إلى التأثيرات الزمانية و المكانية. و هذا الوضع في الحقيقة له انعكاسات سلبية على مجريات البحث الاجتماعي و مدى دقة نتائجه. فعدم تجانس الظاهرة المدروسة و تعقيدها و سرعة تغيرها وكون الباحث نفسه جزء منها، يجعل من الصعب دراسة الظاهرة الاجتماعية بتلك الموضوعية التي يمكن تحقيقها في مجال دراسة الظاهرة الطبيعية.

البحث العلمي:

البحث العلمي سلوك ابتدعه الإنسان منذ وجوده على هذه الأرض و لقد ارتبط تطور. هذا البحث بنشوء رغبة هذا الإنسان في تحقيق الأمن الحياتي و تحسين ظروف معيشته[4]. ولقد أصبح البحث في عالمنا اليوم يتصدر معظم الأحداث التي يعيشها الإنسان المعاصر، ذلك أن أي حدث سلبيا كان أم إيجابيا لابد أن يكون وراءه نشاط البحث العلمي. لقد تعددت تعريفات البحث العلمي، فيعرفه فان دالين بأنه "محاولة دقيقة و منظمة و ناقدة للتوصل إلى حلول لمختلف المشكلات التي تواجهها الإنسانية". كما يعرفه بولونسكي بأنه "استقصاء منظم يهدف إلى اكتشاف المعارف، و التأكد من صحتها عن طريق الاختبار العلمي"[5]. ويمكننا القول إن البحث العلمي مرتبط بأسلوب البحث و بالطريقة العلمية للبحث. وإن اتجاهات الباحث هي اتجاهات علمية، كما أن هدف البحث زيادة سيطرة الإنسان على بيئته عن طريق زيادة معارفه و تحسين قدرته على اكتشاف الحلول للمشكلات التي تواجهه.

والواقع أن البحث العلمي قد ارتبط تطوره بحضارات و أحقاب تاريخية مختلفة. فالحضارات القديمة كانت في مجملها تهدف إلى تسخير الفوائد العلمية لخدمة الجوانب الدينية و الاقتصادية. هكذا فحضارة ما بين النهرين ساعدت على تقدم الزراعة وذلك ببناء أنظمة ري متقدمة بمعايير تلك الفترة، كما حققت إنجازات في فن البناء و العمارة تتمثل في إنشاء برج بابل. و في أمريكا الجنوبية هناك حضارة الأنكا والمايا. أما الحضارة المصرية فلها من الشواهد المعروفة تتصدرها الأهرامات التي شيدها الفراعنة. ومن غيرشك فان للحضارة اليونانية القديمة وجودا بارزا في المجال العلمي ولا

[4] يشبه بارزون وجراف البحث بالتمثال و الباحث بالنحات الذي يجهد نفسه مستعينا بمعلوماته و خبرته ومهارته من أجل إبراز تمثاله بالهيئة التي يريدها، متوخيا الدقة والمهارة و الإخلاص والأمانة. فإذا رضي عنه رفعه على قاعدة عالية، مضيفا بذلك إلى الفن و النحت دراسة قيمة جديرة بالحياة (أنظر: فوزي غرايبة وآخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، الجامعة الأردنية، 1981، ص:6)

[5] ذوقان عبيدات، البحث العلمي، عمان، بدون تاريخ، ص:39.

سيما من خلال فلاسفتها و مفكريها وعلمائها الكبار أمثال أرسطو الذي أرسى قواعد المنهج القياسي و هيبوقراط في الطب و أرخميدس في الفيزياء و الكيمياء. وفي أعقاب الحضارة اليونانية جاءت الحضارة الرومانية التي برع علماؤها في النواحي الهندسية.

وتعد العصور الوسيطة شاهدا على انهيار الحضارة الرومانية، فعلى أعقابها قامت الحضارة العربية الإسلامية التي تعتبر همزة وصل بين الحضارات القديمة و انبعاث الحضارة الأوربية في عصر النهضة. كما استفاد العرب المسلمون من الإنجازات التي تمت في الحضارات الشرقية، و لاسيما ما وضعه الإغريق من قواعد نظرية، و مزجوا بينها. لذا فقد تميز التفكير العلمي خلال هذه الفترة بالجمع بين النواحي النظرية والتطبيقية. لقد برع علماء العرب في العديد من المجالات منها الفلك و الفيزياء والكيمياء و الطب و الجغرافيا و الاجتماع. ومن الأسماء اللامعة لهؤلاء نجد ابن الهيثم في الفيزياء و جابر بن حيان في الكيمياء و ابن سينا في الطب و ابن خلدون في علم الاجتماع. وإلى جانب هؤلاء نجد الخوارزمي والكندي و البيروني والفارابي. لقد ساهم هؤلاء و غيرهم من علماء العرب المسلمين في إرساء قواعد البحث العلمي، مما ساعد علماء عصر النهضة الأوروبيين في إنطلاقتهم إلى دخول أوروبا العصر الحديث. لقد تزامن العصر الذهبي العلمي لدى العرب مع اتجاه حضارتهم نحو السقوط حينما ظهرت دلائل التفكك و الحروب الداخلية فأصابهم الضعف وأصبحوا عرضة للهجمات الخارجية[6] مما تسبب في توقف عطائهم العلمي. وعلى إثر هذا التراجع بدأت أوروبا عصر النهضة بالاستعارة من الحضارات الأخرى. و قد تم تأسيس العديد من الجامعات و من خلالها بدأ مفكرو هذا العصر في نقد الفكر اليوناني ومهاجمة الكنيسة. كما تم استخدام المنهج العلمي على يد العلامة روجر بيكون و ليوناردو

[6] هذه الحالة شبيهة بذلك الوصف التحليلي الذي قدمه العلامة العربي المسلم "عبد الرحمن ابن خلدون" ضمن ما أصبح يعرف بنظريته الدائرية حول مراحل تطور البداوة إلى الحضارة وعوامل انهيار هذه الأخيرة المتمثلة في انتشار ظاهرة الفساد في المجتمع.

دافينتشي و غيرهما. كما طالب هؤلاء بوضع الفروض و إستخدام الملاحظة والتجريب للوصول إلى الحقائق، مع رفضهم لآراء فلاسفة اليونان في القياس الصوري وعارضوها لعدم اعتمادها على منهجية علمية.

أما خلال العصر الحديث و المعاصر فقد تطور البحث العلمي بشكل ملحوظ حيث تجلى ذلك من خلال ما كتبه فرانسيس بيكون حول قواعد المنهج العلمي التجريبي و الخطوات الواجب إتباعها في إجراء البحوث العلمية. كما بين الأخطاء التي كانت منتشرة و تهدد التقدم العلمي مثل التحيز. وفي نفس الاتجاه وقف جون ستيوارت ميل حيث صاغ المنهج التجريبي بشكل أكثر تفصيلا ودقة حيث وضع القواعد للتحقق من صحة الفروض العلمية. ومن جهته دعا كلود بارنارد إلى استخدام المنهج التجريبي و أكد على ضرورة استخدام المنهج العلمي وعدم الاعتماد على شهرة السابقين بل يجب نقد مختلف الآراء وإخضاعها للتجربة، كما دعا إلى استخدام الملاحظة العلمية و أن تكون هذه الملاحظة موضوعية.

ولقد اخترع علماء هذا العصر معظم الأجهزة و المعدات التي كانوا يحتاجونها لإجراء اختبارات للتحقق من صحة نظرياتهم. فتم اختراع المجهروالنظارات و مقياس الضغط و ميزان الحرارة والآلة الحاسبة و المضخة الهوائية وغيرها. وكان علماء القرن السابع عشر هم الذين وضعوا وفصلوا منهجية البحث العلمي، ثم قام العلماء في القرنين التاليين باستخدامها. و ما أن جاء القرن التاسع عشر حتى تم انتشار هذا المنهج و استخدامه بشكل واسع في الدراسات والبحوث العلمية. وكان لاستخدام هذا المنهج تجسيد للقاعدة العلمية التي انطلقت منها أوروبا لتحقيق التقدم العلمي الهائل الذي نشهد نتائجه في الوقت الحاضر.

وكان لاستخدام المنهجية العلمية في العلوم الطبيعية آنذاك قد أدى إلى تحقيق تطور ملموس في جميع ميادينها. أما بالنسبة للعلوم الاجتماعية فالوضع كان يختلف حيث أنها لم تحظ باهتمام الباحثين إلا بشكل محدود. لعل ذلك يرجع في الأساس إلى

أن الباحثين في العلوم الاجتماعية أقروا بوجود اختلاف بين العلوم الطبيعية والاجتماعية لاسيما في خصائص كل منهما حيث يمكن التعميم في الطبيعية بينما ترتبط العلوم الاجتماعية بزمان و مكان وعوامل لا تبقى ثابتة في كل الأحوال، فضلا عن صعوبة استخدام المنهج القائم على التجربة و إن كان قد بدأ هذا المنهج في الانتشار الفعلي في نهاية القرن التاسع عشر[7].

ومع مطلع القرن العشرين فرض المنهج العلمي نفسه و أصبح التفكير العلمي يسير وفقا لخطوات محددة المعالم و يخضع لمعايير واضحة و أصبح الاتفاق عليها يتزايد يوما بعد يوم ولاسيما بين الدول الكبرى المتقدمة و التي أصبح وجودها يعتمد على مدى تقدمها العلمي نظرا لارتباط ذلك بأمنها و تقدمها الاقتصادي. و قد بدأ التنافس في الإنفاق على البحث العلمي يزداد بعد الحرب العالمية الثانية، و ثم تسارع أكثر حينما أطلق الروس قمرهم الصناعي بوتنيكس عام 1957. وعلى إثر ذلك زادت الولايات المتحدة الأمريكية في الإنفاق على البحوث وأنشأت وكالة الفضاء الأمريكية ناسا التي أخذت على عاتقها إنزال أول إنسان على القمر. وبعد تحقيق هذه المهمة جندت آلاف الخبراء و العلماء في كافة التخصصات. وفتحت بحوثهم و دراساتهم في مجالات جديدة أدت تطبيقاتها إلى إحداث ثورة علمية و تكنولوجية انعكست على الحياة المدنية بشتى فروعها. وعلى إثر ذلك أنشأت العديد من الدول مراكز بحوث علمية مثل أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي و المركز القومي للبحث العلمي في فرنسا. و تقوم هذه المؤسسات برعاية و تطوير البحوث الجديدة و تمويلها.

و قد أثرت شركات القطاع الخاص التي تتلقى دعما حكوميا تأثيرا لا يستهان به في عملية تطوير و ابتكار العديد من الاختراعات الجديدة. و قد تجسدت تلك الإنجازات في أمثلة عديدة مثل غزو الفضاء و ثورة الاتصالات اللاسلكية التي سمحت بإيصال مناطق العالم ببعضها البعض من خلال الأقمار الصناعية. كما تم تطوير أسلحة مدمرة

---

[7] فوزي العكش، البحث العلمي، دائرة المطبوعات و النشر، العين، 1997، ص:11

من قبل الدول المتقدمة و غيرها. و على الصعيد الاقتصادي قامت الشركات المتعددة الجنسية بإنتاج أجهزة ومعدات ومواد مختلفة و تسويقها إلى دول العالم، كل ذلك بسبب إتباعها أساليب البحث العلمي.

واقع البحث العلمي في الوطن العربي:

يمكن القول إن قضية البحث في الوطن العربي مرت بنفس الظروف التي شهدتها الأمة العربية خلال مسيرتها التاريخية الطويلة، حيث تميزت بالقوة و العطاء و الإبداع في العصور الوسطى و كان العرب و المسلمون آن ذاك يعيشون عصرهم الذهبي. و لعل من أبرز العلماء الباحثين من أبناء تلك الفترة جابر بن حيان والخوارزمي و الفارابي و ابن سينا و ابن خلدون. إلا أن تلك الصورة المضيئة من حياة العرب و علمائهم قد تراجعت تدريجيا و انطفأ بريقها تقريبا مع عصر الانحطاط.

و قد عرفت هذه الفترة تغيرا في نمط التعليم فتحولت المدارس إلى إشراف الدولة لتخريج الموظفين الذين تحتاج إليهم، كما تحولت المساجد و المدارس الملحقة بها من أماكن للبحث والدراسة والإبداع الفكري إلى أماكن لأداء العمل الروحي فقط. وقد انحصرت مهمة المدرسة التي كانت تقوم مقام الجامعة، في تقديم الدراسات الدينية وتخلت عن تدريس العلوم الأخرى، وكانت الجامعات التقليدية تقوم بالأمر نفسه آنذاك مثل الأزهر و الزيتونة التي لا تخرج عن إطار الدراسات الإسلامية. وقد بقي الأمر كذلك حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين حينما أسست جامعات ذات توجهات جديدة. فعلى سبيل المثال تم تأسيس الجامعة الأمريكية في بيروت سنة 1866م، و جامعة الجزائر عام 1909م، وجامعة دمشق عام 1923م، ثم الجامعة المصرية في القاهرة عام 1925م[8]. ثم نشطت حركة تأسيس الجامعات العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. و أدخلت الدراسات العلمية الصرفة إلى الجامعات الإسلامية. لقد ساهمت تلك الجامعات في زيادة أعداد الطلبة

[8] نفس المرجع، ص:14.

ولاسيما في فروع الدراسات الإنسانية والاجتماعية. ومن العيوب التي رافقت هذا التطور العددي عدم توفير تسهيلات البحث الكافية، حتى تحولت الجامعات إلى مجرد مؤسسات تدريسية لا غير.

والواقع أنه على غرار ما تعانيه القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية في الوطن العربي من التخلف فالبحث العلمي هو الآخر يتخبط في الوضع نفسه. لكن ما تعكسه الجهات الرسمية قد لا يبدو معبرا عن الحقيقة ذاتها، فكثيرا ما تحاول الحكومات العربية من خلال وسائلها الإعلامية إصدار تصريحات حماسية لصالح تدعيم البحث العلمي. وقد تذهب حتى إلى أبعد من ذلك من خلال إنشائها العديد من المراكز التعليمية الجامعية و مراكز البحوث التي تنشطها أعداد كبيرة من الخبراء و الباحثين. و هذا من غير شك يعد إنجازا مهما للغاية. غير أن ما هو سيئ في هذا الأمر أن تتوقف العملية عند هذا الحد. ومن دون إعطاء الاعتبار المطلوب لأهمية الخطوات الضرورية الأخرى التي يتطلبها نشاط البحث العلمي كتخصيص ميزانية كافية لإنجاز مشاريع البحوث الملحة و لتوفير المحيط الملائم في المجتمع للبحث و حرية الباحث و تطبيق نظام الحوافز. و المكافات لتطوير مستوى البحث العلمي...إلخ. فضلا عن ذلك فإن نسبة الأمية في الوطن العربي تعد عالية جدا مقارنة بالبلدان الأخرى حسب المعطيات الإحصائية لسنة 1990 فقد تبلغ نسبة غير الأميين لمجموعة الدول العربية قرابة 51 في المائة، بينما وصلت النسبة في معظم دول العالم المتقدم 99 في المائة، و حوالي 65 في المائة بالنسبة لمجموعة البلدان النامية[9].

والمشكلة العويصة الأخرى تتجسد في الاعتماد شبه المطلق على مصادر المعرفة والخبرة والمعدات والآلات المستوردة من الدول الصناعية التي من مصلحتها عرقلة تطور البحث العلمي في الوطن العربي، حيث يبقى هذا الأخير سوقا واعدا لبيع

[9] عادل عوض وآخرون، البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص:31

منتجاته العلمية. و حتى الإنجازات العلمية المحلية المتواضعة تعاني أيضا انعدام صلات تنسيقية بين الجامعات و مراكز البحث العلمي من جهة، و مراكز الإنتاج و الخدمات التي تسير عملية توظيف إنجازات البحث العلمي و تحويلها إلى منافع اقتصادية من جهة أخرى.

وإذا نظرنا إلى واقع البحث العلمي العربي من زاوية المعيار الكمي نجد أنه حتى عام 1996 كانت هناك 130 جامعة عربية معظمها جامعات فتية، تركز على التدريس أكثر من البحث العلمي و عدد الدراسات الجامعية أكثر من الدراسات العليا. كما بلغ عدد مراكز البحث 708 مراكز حتى عام 1990[10]. غير أن نسبة معتبرة من هذه المراكز صغيرة الحجم و منعزلة عن مسيرة مؤسسات التعليم العالي. و بالنظر إلى مؤشر آخر و هو نسبة عدد العاملين في مجال البحث العلمي إلى عدد السكان فإن الفجوة كبيرة جدا حيث أن هناك 318 باحثا فقط بما فيهم أساتذة الجامعات لكل مليون نسمة من السكان، مقارنة مع 3600 باحث لكل مليون نسمة في الدول المتقدمة. وحسب إحصائيات وردت في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن عدد العلماء و المهندسين العاملين في مجال البحث و التطوير لكل مليون نسمة في اليابان 6000، وفي فرنسا 5100، وفي بريطانيا 4400، وفي الدول النامية 200، وفي إسرائيل 5900، وفي بعض الدول العربية مثل مصر 600، والأردن310[11] .

وإذا أخذنا النشر العلمي مؤشرا آخر لقياس واقع البحث العلمي في الوطن العربي نفاجأ بمستوى الانحطاط الذي وصل إليه الوطن العربي في هذا المجال. فنسبة المساهمة العالمية للباحثين العرب من المقالات المنشورة بالمجلات العلمية ضعيفة و تقدر بحوالي 0.5% من الإنتاج العالمي، في حين أن ما ينشره الباحثون الإسرائيليون يفوق هذه

[10] أنطوان زحلان "التحدي و الاستجابة"، المستقبل العربي، العدد 146، (1991)، ص:14-17.

[11] علي رحال "البحث العلمي"، مجلة بناة الأجيال، العدد 34،(1997)، ص:64.

النسبة بمقدار الضعف. ولترجمة هذا الوضع إلى شكل آخر من البيانات نجد أن إنتاجية الباحث العربي تعادل 10 في المائة أو أقل من المعدل الدولي لغيره من العلماء. وهــذا يعني أن هناك حاجة إلى 10 باحثين عرب في المتوسط لإنتاج ما ينتجه باحث واحــد في المتوسط الدولي. كما أنه مقابل المستوى العالمي الذي يقدم فيه الباحثون بحــثين و نصف البحث في العام الواحد فإن الباحث العربي لا يزيد إنتاجه عن نصف بحــث في العام. و هناك إحصائيات أخرى تؤكد مدى تدني البحث العلمي، ففي ســنة 1971 كان هناك 750 عالما منتجا في 13 قطرا عربيا. و خلال الفترة نفسها كان لإســرائيل 1739 عالما منتجا على الرغم من قلة عدد سكانها و صغر حجمها مقارنة مع الأقطار العربية. و لو قابلنا الإنتاج العلمي العربي بالإسرائيلي لوجدنا أنه في عام 1967 كــان يعادل 41% من إنتاج إسرائيل. ثم انخفضت هذه النســبة إلى 40% في عــام 1976، وبقيت على حالها تقريبا إلى الآن، و هذا على الــرغم مــن الــتغيرات الديمغرافيــة الاقتصادية التي عرفتها الساحة العربية. حيث زاد خلال الفتــرة 1967-1976 عــدد سكان العرب بحوالي 30 مليون نسمة، و ازداد الناتج القومي الإجمالي العربي من حوالي 35 مليار دولار أمريكي إلى أكثر من 140 مليار دولار. وازداد عدد خريجي الجامعات العربية من 300 ألف إلى 850 ألفا[12].

و لعل من أهم المؤشرات الحيوية التي تخص البحث العلمي حجم الميزانية المخصصة لهذا النشاط، حيث تجمع الدراسات التي أجريت في هذا النطاق أنه إذا كانت نسبة الإنفاق على البحث و التطوير أقل من 1% من الناتج الإجمالي القومي لبلد ما، فإن مدى تأثير تلك البحوث سيكون ضعيفا جدا. وإذا كان الإنفاق يتراوح بين 1-1.6% فهــو في المستوى الحرج. أما إذا كان الإنفاق يقع بين 1.6-2% فهو في مستوى جيد لخدمــة التنمية. و إذا زادت النسبة عن 2% فإن البحث العلمي في مستوى مناسب لتطــوير

[12] أنطوان زحلان، العلم و السياسة العلمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1979، ص:40-41.

قطاعات الإنتاج و إيجاد تقنيات جديدة. وحسب معطيات عام 1990، فإن ما تنفقه الدول العربية من دخلها القومي ميزانية للبحث العلمي يعد من أضعف النسب في العالم و يقع في حدود 0.5% فقط. و للمقارنة نجد الولايات المتحدة الأمريكية تنفق 3.33% و اليابان 3.39% وألمانيا 3.13% من الناتج القومي الإجمالي على البحث العلمي[13]. وتدل هذه الأرقام على مدى تدني مستوى الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي.

الحاجة إلى البحث الاجتماعي:

على الرغم من التقدم العلمي الباهر الذي حققته المجتمعات الغربية الصناعية، لكن هذا لا يعني على الإطلاق أنها قد قضت على كل مشكلاتها الحياتية. بل على العكس من ذلك تماما، فقد يكون السبب في تفاقم بعض المشكلات الحياتية يرجع بالأساس إلى منجزات التقدم العلمي نفسه. فلو أخذنا تطور تكنولوجيا الاتصال أو ما يعرف بالمعلوماتية أو الإنترنت على سبيل المثال لوجدنا أن انتشارها في المجتمع قد أسهم في تحقيق مزايا خيالية للإنسان كسهولة الاتصال و تبادل المعلومات على نحو سريع و مهما طالت أو بعدت المسافة الجغرافية. إلا أنه في الوقت ذاته قد تركت هذه المعلوماتية أثرا سلبيا على جوانب أخرى من حياة الإنسان. لقد مست قيمه و هويته، ونالت من نمط معيشته المعتاد و استبداله بنمط جديد فرضته المعطيات الجديدة. و هذا التحول لا يلائم بطبيعة الحال كل المجتمعات، و قد تولد حتى عن ذلك نوع من الرفض و المواجهة و الصراع ضد الواقع الجديد الذي كان وراءه هذا التطور المدهش في مجال التطبيقات العلمية. و مثال على ذلك نجده أيضا في تطور الأسلحة الفتاكة وآثارها على الشعوب الضعيفة و انعدام الأمن في أوساطها، الأمر الذي دعا العديد من الدول إلى تخصيص جزء كبير من ميزانيتها للإنفاق عل التسلح، و كان الأولى بها أن

[13] عادل عوض و آخرون، مرجع سابق، ص:40.

تخصص تلك الأموال لمحاربة الفقر و الأمية و معالجة الأمراض الاجتماعية المختلفة التي تكاد أحيانا تقضي على كيان المجتمع برمته.

فالملاحظ أن العالم يشهد الآن تطورا واضحا في ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة وانتشار الحروب و تفاقم الأمراض النفسية و الاجتماعية بمدى ربما يوازي التطور الحاصل على مستوى التطبيقات التكنولوجية. و كل هذا يستدعي الوقوف الجاد على المجالات التي تخص البحث الاجتماعي. فموضوع القيم المجتمعية و التحولات الأسرية و التنشئة الاجتماعية و خروج المرأة إلى العمل و صراع الأجيال و التعايش الثقافي، وغير ذلك من الموضوعات التي حان الأوان أن تأخذ حيزا معتبرا من اهتمامات البحث العلمي. فالتعصب المبالغ فيه نحو أجراء البحوث في مجال العلوم الطبيعية ذات المنافع والأهداف المادية لم يصل إلى مستوى تطلعات الإنسان البعيدة، بل أثبتت التجربة فشله في تحقيق بناء الشخصية المتزنة و المبدعة، ناهيك عن حصول الانتكاسات الأخلاقية التي زادت في استمرار تعاسة هذا الإنسان و تفاقم همومه النفسية والاجتماعية.

لعل السبب المباشر الذي أدى إلى هذه التفرقة في التعامل بين العلوم الاجتماعية والطبيعية يرجع إلى أن هذه الأخيرة بحكم خصائصها الثابتة تجعل من السهل إخضاع ظواهرها إلى المراقبة المباشرة، و من ثم التحكم فيها و الوصول في النهاية إلى نتائج فورية أكثر دقة. في حين أن الظواهر الاجتماعية بحكم تعقد موضوعها (الفرد و المجتمع)، فإن دراستها تكون أكثر صعوبة و نتائجها أقل دقة من سابقاتها. لكن و مهما اختلف الأمر بين هذين الصنفين من العلوم فالتجارب التاريخية تؤكد مدى حاجة الإنسان و المجتمع إلى كلا الصنفين. و أن الحاجة الحتمية لهما معا تماثل تماما حاجة الإنسان للإشباع المادي و المعنوي، إذ أن الاكتفاء بإشباع الحاجة المادية يجرد الإنسان من إنسانيته و يحوله إلى مجرد حيوان في شكل إنسان. ومن هنا تأتي الحاجة الملحة إلى عملية التنسيق من أجل توظيف كل من العلوم الإنسانية

والاجتماعية والطبيعية وتسخيرها لخدمة الإنسان بما يحقّق أمنه واستقراره ويعالج همومه ومشاكله الآنية والمستقبلية.

ونظرا لما تختصّ به الظاهرة الطبيعية من حالة الثبات النسبي فقد تعاطت المجتمعات العربية مع النتائج الدراسية التي أجريت في هذا المضمار في البلدان الغربية والاستفادة من نتائجها من خلال ما يسمّى بالنقل التكنولوجي. وكان لهذه الطريقة التي أصبحت تقليدا متبعا في البلدان النامية، فوائد كثيرة ولا سيّما على صعيد البحوث التطبيقية والمخبرية. غير أنّ لهذه الآلية عيوبها أيضا، فقد كرست حالة التبعية التكنولوجية ثمّ إنّ تلك التكنولوجيا المستوردة لا تتفق دائما مع حاجات وتطلعات شعوب الوطن العربي، ولعلّ أخطر من ذلك كلّه أن هذا التقليد في النقل التكنولوجي قد انتقل تدريجيا ليشمل القطاعات الاجتماعية والثقافية، بمعنى استعانة الباحثين الاجتماعيين العرب بالنظريات والخبرات والتجارب المنبثقة عن دراسات امبريقية أجريت في مجتمعات غربية، والسعي لتطبيقها على ظواهر اجتماعية مماثلة في الوطن العربي، أو الاعتماد عليها مرجعا لتفسير وفهم القضايا الاجتماعية والثقافية المحلية، واستخدامها أيضا آلية لعلاج بعض الحالات والأمراض الاجتماعية المنتشرة في الأوساط المختلفة.

إنّ هذا التوجه لا يخدم بأيّ حال من الأحوال الواقع الاجتماعي العربي لأنّه يتعارض تماما مع الخاصية المعروفة عن الظاهرة الاجتماعية وهي أنّها ظاهرة زمانية ومكانية أي أنّها لا تدرس إلاّ ضمن المكان والزمان الذي وجدت فيه حتّى تعطي تلك الدراسة النتائج الدقيقة والصادقة. هكذا يصبح واضحا لدى الباحثين الاجتماعيين في الوطن العربي أنّه لا بديل عن قيامهم بإجراء أبحاثهم بأنفسهم داخل مجتمعاتهم. ومن خلال ذلك سيكشفون عن حقائق في غاية من الأهمية والدقّة لأنّها تنطلق من واقع اجتماعي أصيل. ومن غير شك فإنّ ذلك سيسمح باستخلاص نتائج البحث الهادفة

التي تساعد في تفسير الظواهر الاجتماعية المدروسة ومن ثم التمكن من اقتراح الحلول المناسبة لها.

إن الاهتمام بالبحوث الإنسانية و الاجتماعية له مزايا أخرى في الوطن العربي، فعن طريق هذه البحوث ونتائجها يمكن معرفة الأغوار العميقة لظاهرة التخلف والفقر والتبعية التكنولوجية ،الغذائية والثقافية التي أصبحت تشغل بال الجميع. ستسمح مثل هذه البحوث بطرح العديد من الفرضيات على بساط البحث الميداني، وتشمل على سبيل المثال الثقافة العربية، نظام التعليم[14]، الأسرة و التنشئة الاجتماعية، النظام السياسي، و غير ذلك من الفرضيات العديدة والمتشعبة والتي ستضع مثل هذه الفرضيات تحت المحك. ومن فوائد هذه البحوث الاجتماعية أنها ستسمح بطريقة أو بأخرى بفك عقدة النقص و الهزيمة التي يعانيها الإنسان العربي منذ عقود زمنية بسبب صراعه ضد الوجود الإسرائيلي الصهيوني. و لعل فك مثل هذه العقدة و الاحتكام إلى العصر الذهبي للثقافة العربية الإسلامية و علمائها الأكفاء، سوف يعيد بناء ثقة الإنسان العربي المسلم بنفسه وبذلك يبرز الباحث العربي من جديد على غرار ما فعله أسلافه القدامى. و التركيز على هذا النمط من البحوث في التخصصات الإنسانية والاجتماعية سيكون دافعا قويا إلى المبادرة و الإبداع، و إلى خلق روح الاعتماد على النفس في مجال التخصصات التقنية، وبهذا يتحقق التكامل بين الباحثين في العلوم الإنسانية و الاجتماعية والعلوم الطبيعية، وهو التكامل الذي تنشده كل المجتمعات.

[14] يعاني نظام التعليم في الوطن العربي من عدة سلبيات لعل في طليعتها نظام التعليم نفسه، حيث إن معظم الجامعات و المعاهد العربية العليا مازالت تقدم مناهج و أساليب تعليم تقليدية، فهي تعتمد على تطبيق أساليب التقويم التقليدي في الامتحانات الرسمية التي ترتكز على مدى قدرة الطالب على حفظ المعلومات و ليس على تحليلها والابتكار فيها. ثم إن هناك انفصاما واضحا بين المناهج التعليمية المعتمدة في الجامعات العربية وصناعات السوق. أما بالنسبة إلى التدريب المهني فينبغي أن يشجع هذا النظام نظراً لمزاياه العديدة، فالدول التي اعتمدت على تطبيق هذا النظام في المؤسسات التعليمية مثل ألمانيا و اليابان نجدها تتصدر الدول الصناعية في العالم.

الصعوبات التي تواجه الباحث الاجتماعي:

تعترض الباحث الاجتماعي في الوطن العربي صعوبات عديدة في أثناء قيامه ببحوثه. لعل الصعوبات المنهجية التي تتصل بمجال دراساته و هو المجتمع بظواهره الاجتماعية تأتي في مقدمتها. فعلى عكس الظاهرة الطبيعية التي تتصف ببساطتها وبوضوح حدودها وتأثيراتها، فإن الظاهرة الاجتماعية أكثر تعقيدا، إذ تتأثر بمجموعة كبيرة من العوامل المعنوية التي يصعب حصرها. فظاهرة ما مثل انحراف الأحداث يمكن ربطها بعشرات العوامل المادية و المعنوية التي تجعل من دراستها أمرا بالغ الصعوبة، ثم إن مدى تأثير العوامل المذكورة على الظاهرة المدروسة يختلف من مكان إلى مكان ومن زمان إلى آخر.

في حين أنه في أية ظاهرة طبيعية ما، يكفي توفر عامل واحد فقط. فإذا أخذنا ظاهرة غليان الماء مثلا فإننا نحتاج إلى عامل واحد لمشاهدة هذه الظاهرة و هو عامل الحرارة. فعند رفع الحرارة إلى مائة درجة فوق الصفر نلاحظ أن الماء يغلي دون الحاجة إلى ضرورة تحديد المكان الجغرافي و المجال الزمني الذي تتم فيه هذه التجربة. والباحث في الظواهر الاجتماعية أيضا بحكم كونه إنسانا و طرفا مشاركا في هذه الظاهرة أو تلك (كأن يكون منتميا إلى حزب سياسي معين، أو منضما في جمعية مهنية أو دينية)، مما يعطي الفرصة أمام أهوائه و ميوله و أفكاره في التدخل. فمن الصعب والحالة هذه أن يكون الباحث في المجال الإنساني محايدا و موضوعيا بنسبة مطلقة.

فالمعروف أن الظواهر الاجتماعية أكثر حساسية من الطبيعية لأنها تهتم بالإنسان كعضو متفاعل في جماعة. فالباحث الاجتماعي ليس ملاحظا مجردا يقف خارج المجتمع، و إنما هو جزء لا يتجزأ من المادة التي يلاحظها. إن الارتباطات العاطفية بنظم و قيم معينة تدفع الباحث الاجتماعي لأن يوافق على عمليات اجتماعية معينة، ولذلك يصعب أن تلغي أثر التحيز و الميل الشخصي في ملاحظة ظواهر العلوم الاجتماعية. تلك هي

العوائق و الصعوبات التي تحول دون التطبيق الشامل للمنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية.

وضمانا لتحقيق قدر كبير من الموضوعية العلمية قد يلجأ الباحث الاجتماعي إلى استخدام منهج التجارب في سبيل الوصول إلى نتائج موثوق بها. والتجربة هنا تعني في الغالب اللجوء إلى استخدام عينتين إحداهما ضابطة و الأخرى تجريبية. إلا أنه حتى مثل هذا الصنف من التجارب لا يخلو أيضا من العيوب. ذلك أن الأشخاص الذين تجرى عليهم التجربة قد يتصرفون بطرق مختلفة إذا تم إبلاغهم بوجودها ومن تم فقد يصعب إكمالها إذ تتأثر نتيجتها.

أما النوع الثاني من الصعوبات فيرتبط بطبيعة المجتمع الذي تجرى فيه الدراسة، و ما يحمله من خصوصيات تميزه عن غيره من المجتمعات، و ما مدى دور تلك الخصوصيات في تحديد المكانة الخاصة للباحث الاجتماعي. و على الرغم أن مثل هذه التساؤلات قد تطرح حتى على نطاق المجتمعات الغربية أيضا، إلا أن إمكانية التعاطي معها تكون أسهل بكثير عما هي عليه في المجتمعات العربية، ربما يحدث ذلك بحكم طابعها المحافظ. و كذلك تغلغل الثقافة الدينية التي تمنع الاختلاط الحر بين الجنسين على سبيل المثال، و انحسار الممارسة الديموقراطية في أرجاء مختلفة من الوطن العربي، ثم غلبة التسلط السياسي للدولة على مؤسسات التعليم العالي و مراكز البحث العلمي. فضلا عن عجز تأثير الحوافز غير المجزية التي لا تلبي الحاجات المادية للباحثين الاجتماعيين بسبب اعتبار هؤلاء عناصر تنتمي إلى القطاع غير المنتج.

إن الواقع الاجتماعي العربي الراهن يعكس بحق ميدانا خصبا للدراسات الاجتماعية، خصوصا و أن هذه المنطقة من العالم فد شهدت خلال العقود الأخيرة طفرة اقتصادية غير مسبوقة. و إذا كانت لهذه الطفرة آثارها الاقتصادية الإيجابية بشكل عام، فقد كان لها أيضا آثارها السلبية على جوانب عدة و خاصة منها ما يتعلق بنظام القيم و الأسرة و المرأة و الشباب و التعليم و صراع الأجيال...إلخ. و ما من شك في أن هذه

القطاعات كلها تستدعي الآن الدراسة الميدانية الجادة أكثر من أي وقت مضى. حتى في ظل الصعوبات و المخاطر التي قد لا يخلو منها ممارسة عمل في مقام البحث الاجتماعي الذي ما هو في واقع الأمر سوى عمل إنساني و اجتماعي، و أن هدفه النهائي هو السعي إلى فهم حركة المجتمع حتى يسهل الوقوف على علاج مشكلاته. وأن غياب الوعي الحقيقي بأبعاد هذه المهمة النبيلة التي يؤديها الباحث الاجتماعي يجب أن تشكل إحدى أولوياته في الدراسة الاجتماعية الميدانية.

هجرة الكفاءات العربية:

هجرة الكفاءات ظاهرة سلبية عرفتها المجتمعات البشرية منذ القدم و لكن قد زاد حجمها و اتسع انتشارها خلال العقود الزمنية الأخيرة. ومن غير شك فإن وراء هذه الظاهرة عوامل موضوعية مختلفة تتلخص ضمن ما يسمى بعوامل الطرد التي تفرضها بلدان المنشأ و عوامل الجذب التي توفرها بلدان المقصد. و يمكن القول أن الهجرة ظاهرة مشينة حقا، قد ابتليت بها الدول النامية ومنها الدول العربية. فهذا النمط من الهجرة يعبر عن أكبر خسارة ممكنة تتحملها هذه البلدان لأنها تتسبب في فقدان خيرة العناصر من أفراد مجتمعاتها[15]. ذلك أن العلماء و الخبرات الفنية هي التي تخطط للتنمية وتعمل على تنفيذها و يتوقف عليها نجاح هذه الخطط أو فشلها. وهي التي تفهم جيدا التقنية الحديثة المعقدة وتعمل على نقلها و تطويعها، كما تساعد على تضييق الفجوة العلمية مع الدول المتقدمة. وستبقى ظاهرة الهجرة في العالم مادامت هناك اختلافات جوهرية في مستوى الرفاه بين المناطق المختلفة، ومادامت مناطق الرفاه العالية تضم نسبة محدودة من سكان العالم.

ويذكر أن من عوائق البحث العلمي العربي ذلك النزيف الحاد في الكوادر الأكاديمية و الهجرة المستمرة للعقول العربية إلى دول غير عربية. و بلغة الأرقام فإن

[15] إضافة إلى فقدان هؤلاء العلماء بخبراتهم الفنية فإن البلدان النامية تفقد أيضا رأس مال تكوينهم و تنشئتهم منذ دخولهم المدرسة إلى اللحظة التي يهاجرون فيها.

حوالي 35%0 من مجموع الكفاءات العربية المتخصصة في مختلف ميادين العلم و المعرفة تعيش مهاجرة في الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و إنجلترا و فرنسا و أستراليا وألمانيا[16]. لقد بلغ عدد المهاجرين من الكفاءات العربية خلال الفترة 1948-1948 ما يزيد عن المليونين إلى البلدان الغربية وأستراليا. كما أن الزيادة السنوية في الهجرة إلى أمريكا و الغرب تبلغ ما بين 10%0-15%0. أما متوسط الهجرة السنوية فيبلغ 170000فني. و حسب دراسة أجرتها اليونيسكو فإن عشرة آلاف من أرباب التخصص العرب كالمهندسين و الأطباء و العلماء يهاجرون كل عام من لبنان و سوريا والعراق ومصر والأردن و الجزائر و المغرب. والأخطر من ذلك أن 70%0 من العلماء العرب الذين يسافرون إلى الأقطار الغربية للتخصص لا يعودون إلى بلادهم الأصلية[17].

والملاحظ أن تعويض هجرة الكفاءات يحتاج إلى الوقت و المال، حيث يحتاج قطر عربي ما أن ينتظر حوالي 15 سنة لتعويض نقص حاصل من جراء هجرة مائة طبيب من ذوي الاختصاص. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بالإضافة إلى هجرة الكفاءات، هناك ظاهرة أخرى لا تقل خطورة وهي الهجرة الداخلية و خاصة منها الريفية الحضرية، مما يؤدي إلى تضخم سكان المدن العربية وما يتبع ذلك من آثار سلبية على نوعية الحياة. و هذا في حد ذاته أحد العوامل التي تساعد على تشجيع هجرة الكفاءات إلى الخارج.

ويمكن أن تصنف أسباب الهجرة إلى مجموعتين من العوامل، فهناك الأسباب القسرية الناجمة عن الكوارث الطبيعية كالزلازل و البراكين و الفيضانات و الجفاف وتلك الناجمة عن الحروب و الصراعات السياسية وما قد ينجم عن ذلك من انتشار الفساد وتشريد الأقليات الدينية والسياسية والعرقية. وإلى جانب هذه الأسباب القسرية

---

16 عادل عوض وآخرون، مرجع سابق، ص:47

17 نفس المرجع، ص:20.

هناك أيضا الأسباب الطوعية التي تتمثل في تحقيق طموح المهاجر من حيث تحسين و ضعه الاقتصادي والمهني، والاستفادة من الخدمات الاجتماعية المختلفة ضمن محيط يتصف بالاستقرار وتحكمه قوانين عادلة. لهذا يتضح من خلال ملاحظة البلدان التي تستقطب الكفاءات العربية، وهي الولايات المتحدة و كندا وأستراليا، نجدها جميعا تتمتع بنظام ديمقراطي ومعروفة بحياتها الديمقراطية وبتقدير الإنسان فيها باعتباره أثمن رأسمال وله الحرية الكاملة بالقول و العمل في حدود القانون والآداب العامة.

وإلى جانب هذه الامتيازات التي قد نجدها في بلدان المقصد المذكورة دون غيرها، هناك عامل مساعد آخر وهو أن تلك البلدان قد عرفت باستقطابها للطلاب العرب الدارسين في جامعاتها منذ فترة الخمسينات من القرن العشرين، على أمل إيجاد فئة من العلماء و الباحثين قادرين على المساهمة الفعلية في النهوض بالأمة العربية من واقع التخلف ومواكبة مسيرة التحولات العلمية الجارية في العالم المتقدم. غير أن النتيجة أتت عكس ما كان متوقعا، حيث قد اغتنم كثير من الطلاب الفرصة للبقاء في الخارج، و هاجر قسم كبير من هؤلاء بعد فترة وجيزة من عودتهم إلى الوطن[18]. حيث أثبتت بعض البحوث أن الطلاب العرب في الدول المتقدمة هم الأكثر قابلية للبقاء هناك. فالإقامة في هذه الدول واكتساب المهارات الملائمة لسوق العمل فيها يتيحان لهم المزيد من فرص البحث العلمي و الاندماج الاجتماعي و تحقيق أحلامهم الشخصية[19].

18 تتمحور الأسباب الداعية إلى هجرة الكفاءات العربية في النقاط الرئيسية التالية:
- الأجور العالية في بلاد المهجر مقارنة مع مستوى الأجور المتدنية في البلاد العربية.
- توفر الخدمات الاجتماعية المختلفة (الصحية و التعليمية...إلخ).
- الممارسة المهنية ضمن إطار قانوني و حر.
- انعدام الأمن و الاستقرار السياسي و الوظيفي في البلدان العربية.
سلبيات العمل البيروقراطي الذي يقضي على المبادرة و الابتكارات المهنية البحثية.

19 محمد الفيل، مرجع سابق، ص:79-82.

وهناك خسائر مادية باهظة تتبع هذا السيل من هجرة الكفاءات العربية، حيث قدر أحد منتسبي جامعة الدول العربية تلك الخسارة بحوالي 130 مليار دولار أمريكي حتى عام 1986. يضاف إلى ذلك خسائر اقتصادية تتمثل في الرأسمال البشري المؤهل، مما يعطي الفرصة للأجانب للعمل في البلدان العربية كمستشارين وخبراء مقابل أجور عالية. و من غير شك فإن هجرة الكفاءات النوعية تحرم الدول العربية من خدماتهم وتساعد على اتساع الفجوة بين الدول الصناعية المتقدمة و تقنياتها المتطورة وبين الدول العربية المختلفة. حيث كان من المفترض أن تعكس هذه الكفاءات المهاجرة خبرات ومؤهلات من شأنها أن تسهم في التعامل بنجاح مع التكنولوجيا والمعلوماتية و تدرك خطورتها و تساعد على نقلها و تطويعها للإنسان العربي. وربما الأخطر من ذلك هو أن الهجرة تنطوي على سلب مادي لشريحة تمثل أثمن مورد وهو العنصر البشري، و خاصة عندما يتحول هذا المورد المسلوب إلى أداة تعمل على تعزيز قدرات الغرب المتقدم على إخضاع مجتمعات الأصل المختلف ضمن ما يعرف بنظام التبعية.

الخلاصة:

تعد العلوم إنسانية و اجتماعية كانت أو طبيعية من الأنشطة الرئيسة التي تميز بها الإنسان واستطاع من خلالها أن ينعم بنعمة هذا الكون و يسخر خيراته لخدمته. غير أن تصرفاته لم تكن سليمة دائما، فسوء استخدامه لنتائج العلم ينجم عنه عواقب وخيمة يروح ضحيتها أعداد معتبرة من بني البشر و الكائنات الأخرى التي تشاركه هذا الوجود.

إن العالم يزخر الآن بالمآسي الكثيرة و المتمثلة خاصة في ظواهر الفقر و البطالة و الجريمة والتفكك الأسري واشتعال الحروب هنا و هناك. لقد طغت القيم المادية على حياة الإنسان المعاصر وجعلته يبتعد تدريجيا عن قيمه الأخلاقية فتصدعت بذلك نظمه الاجتماعية-الثقافية والاقتصادية برمتها، وأصبح في حيرة من أمره حول كيفية التخلص

من سلبيات الحضارة المادية. ومن هنا جاءت الحاجة الملحة إلى استخدام العلوم الإنسانية و الاجتماعية لما لهذه العلوم من صلة مباشرة تمكن من ترجمة الظواهر المشار إليها ومن ثم علاجها.

ومن خلال عرض دراسة الواقع العربي في ظل العلوم الإنسانية و الاجتماعية والبحث العلمي، تبين القصور الذي يعانيه هذا المجال في الوقت الراهن و هذا خلافا لتلك الصورة اللامعة التي تركها لنا الباحثون العرب الأسلاف. كما كشفت الدراسة أبعاد التحدي والخطر الذي يداهمنا ما لم تقتدي بالحكم و التجارب المحنكة التي رصدها أجدادنا. فلنأخذ العبر من هؤلاء ونسلح أجيال المستقبل عبر تنشئة اجتماعية سليمة تأخذ من العروبة و الإسلام إطارا ومضمونا ومن البحث العلمي أداة ووسيلة تسمح بإنشاء جسور لتعزيز التعاون والتعاضد مع المجتمعات الأخرى، وذلك من أجل بناء مجتمع متفتح في وطن عربي مستقر ومزدهر.

عرض كتب ورسائل جامعية